

المطلوب وضع قطار الإنتخابات على السكة الصحيحة



طالب قاسم الشمري

بغداد

تعيش في العراق مكونات عديدة بحاجة لضبط إيقاع تعاضدها وأمنها وحقوقها بإعلاء الدستور والأنظمة والقوانين وتطبيق الشريعة على الجميع لتصبح فوق كل شيء بفرض سلطة الدولة وهيبتها ليتحقق العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص للجميع وهذا بحاجة لبرلمان قوي متميز بمهنية وكفاءة القيادية والسياسية وما يحمّلونه من ثقافات خاصة وعامة وعندما يكون البرلمان بهذه المواصفات يكون بمقدوره صناعة و إنتاج حكومة قوية بكفاءة ووزارتها ونزاهتهم واراتهم الوطنية حكومة براس وقائد شجاع لديه من الخبرة وحكمة القيادة واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية ما فيه الكفاية لقيادة الدولة والمجتمع يعني بحاجة لرئيس مجلس وزراء بتاريخ قيادي سياسي اجتماعي لا غبار على نزاهته وتاريخه الضمالي والاداري يعني المطلوب رئيس مجلس وزراء معروف من قبل العراقيين ومحترم والفرصة ستاحه اصم العراقيين في الانتخابات البرلمانية المقبلة لتحقيق هذه الاهداف بوضع قطار الإنتخابات على السكة الصح بانتخابهم برلمانا مؤهلا

مقدورهم فتح اسنادات العملية السياسية وحل جميع الخلافات فيما بينهم بدون وساطات اجنبية لان الدولة العراقية عندما يكون قادتها السياسيون خبراء يكون بلانها وحكومتها على قدر من الكفاءة في فتح الابواب امام حل المشاكل لا خراج العراق من ازماته وانتشال العراقيين من بؤسهم وفقرهم ومعاناتهم وتحقق سلامة امهم وعيشتهم المشترك لان نوع القادة و السياسيون والحكومة والبرلمان له الاثر الكبير على بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد والحفاظ على المال العام وهي مهام وطنية و اخلاقية ومن هنا يأتي التأكيد على اهمية اختيار الناخبين الاصلح والانجح من المرشحين ، والناخب اول من يتحمل المسؤولية وخاصة في هذه الانتخابات المفصلة من تاريخ العراق وحياة الناس الذين يتشون الاصلاح والتغيير في كل الجوانب خاصة في الجوانب الخدمية السياسية والأمنية وهم اي الناخبين هم من يتحمل اجلاس من يستحق على كراسي البرلمان المقبل ويضخ دماء جديدة لتحقيق شيء جديد وليس كما حدث ومر علينا في الانتخابات السابقة وبنات الكل يتحدث عن النزاهة ومحاربة الفساد والفاشرين ولم نعرف وحتى الان وبشكل رسمي من هم الفاسدون بعد ان مل وسئم العراقيين الشتمارات ومئات المليارات تنخرت ولا يعرف لها طريق والآن لنوضح ونؤكد حقيقة اساسية مهمة لا اصلاح ولا تغير ولا تقدم واقعي ميداني ما لم تكن هناك معارضة برلمانية صادقة واصيلة غير شكلية في البرلمان القادم لان عدم وجود معارضة يعني هيمنة المحصنات المنهية الطائفية العنصرية الفاسدة على

والاصطفافات بقدر مانحن بحاجة له من البيات عمل وتنسيق لتسيير وتصريف اعمال مجلس النواب التشريعية والرقابية وتشكيل حكومة بمقدورها قيادة البلد وبناء المجتمع وتقديم الخدمات واحترام الديموقراطية وتطبيق الأنظمة والقوانين وبناء اقتصاد رصين وسياسة خارجية وداخلية متوازنة تمنع التخللات الخارجية في شؤوننا الوطنية وعدم السماح للمال السياسي بكل انواعه خاصة الخارجي منه للتلاعب بمصيرنا وقرارنا الوطنية السيادية وعيشتنا المشترك وترك العراقيين القيام بحل خلافاتهم بانفسهم علما ان وقوع الخلافات مسألة طبيعية ولاسيما اثناء التحالفات وتشكيل السلطة التشريعية والتفوضية التي من الضروري ان تكون الرؤى واضحة لدى الكتل والحزاب وهم يخوضون العمليات الانتخابية.

يوونا هذا وتعتمد عليه عبارة عن افكار انبه وكل هذه المهام والمسؤوليات والنشاطات تلزم الكتل والحزاب بطرح برامجها ومشاريعها الانتخابية التي تكون على اولويات اهدافها كرامة الانسان العراقي وسعادته وعيشه الكريم بين اهله وفي وطنه و من هنا تأتي الحاجة الى انتخاب برلمان قوي مؤهل بمقدوره تشكيل سلطة تنفيذية مهنية مهابة الاحترام قراراتها قادرة على فرض الأنظمة والقوانين وتطبيقها على الجميع بدون انتقائية او تردد، وامام العراقيين فرصتهم الكبيرة في تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم من خلال صناديق الاقتراع فهي الفصل والحكم بشرط ان يحسن الناخب خياراته وينتخب الاصلح ليضمن حل معضلاته ويجاد حلول لمشاكل الخدمات والكهرباء ومحاربة الفساد بطرق قانونية وميدانية عملية وليس بالكلام والتصريحات والاحاديث الإنشائية الممجوجة والعبرة ان نملك عشرات من اعضاء البرلمان اصحاب الخبرة والتجربة وتركائهم المهنية والوطنية وليست العبرة امتلاك جيش من النواب بهذه الاعداد التي تشكل عبئا باهظا على ميزانية الدولة وترهقها اعداد غير معقولة تشجع على الفساد والتناحرات

مقدورهم فتح اسنادات العملية السياسية وحل جميع الخلافات فيما بينهم بدون وساطات اجنبية لان الدولة العراقية عندما يكون قادتها السياسيون خبراء يكون بلانها وحكومتها على قدر من الكفاءة في فتح الابواب امام حل المشاكل لا خراج العراق من ازماته وانتشال العراقيين من بؤسهم وفقرهم ومعاناتهم وتحقق سلامة امهم وعيشتهم المشترك لان نوع القادة و السياسيون والحكومة والبرلمان له الاثر الكبير على بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد والحفاظ على المال العام وهي مهام وطنية و اخلاقية ومن هنا يأتي التأكيد على اهمية اختيار الناخبين الاصلح والانجح من المرشحين ، والناخب اول من يتحمل المسؤولية وخاصة في هذه الانتخابات المفصلة من تاريخ العراق وحياة الناس الذين يتشون الاصلاح والتغيير في كل الجوانب خاصة في الجوانب الخدمية السياسية والأمنية وهم اي الناخبين هم من يتحمل اجلاس من يستحق على كراسي البرلمان المقبل ويضخ دماء جديدة لتحقيق شيء جديد وليس كما حدث ومر علينا في الانتخابات السابقة وبنات الكل يتحدث عن النزاهة ومحاربة الفساد والفاشرين ولم نعرف وحتى الان وبشكل رسمي من هم الفاسدون بعد ان مل وسئم العراقيين الشتمارات ومئات المليارات تنخرت ولا يعرف لها طريق والآن لنوضح ونؤكد حقيقة اساسية مهمة لا اصلاح ولا تغير ولا تقدم واقعي ميداني ما لم تكن هناك معارضة برلمانية صادقة واصيلة غير شكلية في البرلمان القادم لان عدم وجود معارضة يعني هيمنة المحصنات المنهية الطائفية العنصرية الفاسدة على

سلطات الدولة ومواقعها وتقاسم المنافع الحقيقية اذا اردنا برلمانيا قويا نزيها يؤدي دوره التشريعي والرقابي بشكل رصين يتطلب ان تكون فيه معارضة مشروعة ضمن النظام الديمقراطي وهذا لا يتحقق اذا لم يتحرك ويغادر الناس الياس ويخرجوا الى الانتخابات ليطردوا الفاسدين وينتخبوا برلمانا حكومة بهوية وطنية نغية واضحة لبناء دولة عراقية نموذجية بعد ان يبس الناس من اداء الورتات البرلمانية السابقة وحكوماتها التي فشلت في تحمل مسؤولياتها بعد ان شكل ادائها رايا عاما سلبيا من قبل المواطنين اتجاهها بسبب فشلها في معالجة الازمات ، والعراقيين الذين خرجوا للانتخابات وصوتوا هم من يتحمل المسؤولية الاولى بسبب خياراتهم غير الدقيقة لمخيلهم في البرلمان لان اختيار اعضاء البرلمان المقل بحاجة الى ارادة شعبية وطنية ناضجة للحصول على برلمان وحكومة بمقدورها تنفيس الحياة الداخلية المتوترة والمتحقة للمواطنين في كافة المجالات برلمان وحكومة تتمكن من احدث تغييرات تحقيه في الامن والاقتصاد والخدمات وهذا لن يحدث اذا لم يكون هناك برلمان وحكومة بدون مشاكل مفتعلة وصراعات على السلطة والمنافع والمكاسب الشخصية والاطماع الغير مشروعة كما نشهده كل اربع سنوات صراعات لم ولن تتوقف وهي مستمرة الفساد وغياب رجلي القيادة والسياسة والاقتصاد الحقيقيين الرواد كل من مؤسسه قادة ومسؤولون يخدمون شرف السياسيين احترام هذه كل هذه التضحيات التي قدمها العراقيون من خلال تمسكهم بشرف المسؤولية والتخلي بالشفافية والنزاهة

بناء السلام والتماسك الإجتماعي

تحديبرز قدرة المرأة العراقية

الكبير بالأمرة كمؤسسة اجتماعية يقوم عليها النظام الاجتماعي كله حيث تمثل الأم ركنًا مهمًا في تنفيذ الخطة الوطنية بدور الضبط الاجتماعي كما تتولى حراسة قيم المجتمع وتميئتها . فيما تقول د. هدى جاسم من كلية الإعلام: غياب التعايش الأهلي يعني تشظيًا للإرادة المشتركة، والذاكرة الجمعية. وهذا هو المعنى الرديف لضياح الهوية، وفقدان الوطن لرسالته، فالسلم الأهلي لا يبني بنزعات الاستفراد والاقتضاء إنما مبادئ الشراكة والتعاقد وإزالة الضغائن من النفوس.

الدولة ومنظمات المجتمع المدني أخذين بنظر الاعتبار أهمية دور النساء وضرورة إشراكهن في مراكز صنع القرار واتخاذ دورهن المتميز في احلال السلام وبناء مصالحة حقيقية وخلق مسؤولية تضامنية تشمل الجميع من دون تمييز أو إقصاء عن طريق مراجعة السياسات والتشريعات وتنفيذ ما يضمن ويعزز حقوقهن . وعمّ تحقق من انجاز لاسيما بعد تطبيق الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325. تؤكد تحسين واقع المرأة في العراق ليس سهلاً لكن هناك خطوات جادة بهذا الاتجاه، وهذا يعطينا الدعم لواصله تنفيذ الخطة، وهذا بحد

ذاته منجز، مثل وجود فريق غرفة العمليات من مخلي الوزارات والمنظمات وبإشراف من مكتب رئيس الوزراء، وهذا الفريق يتابع تنفيذ الخطة الوطنية للقرار عبر تقارير الوزارات، وخطة الطوارئ المعنية بالنزاحات، كذلك وجود شراكة مع لجنة المتابعة والمصالحة الوطنية، بالإضافة إلى استحداث دائرة تمكين المرأة، ووجود خطط وزارية على ضوء الخطة الوطنية تعمل الوزارات على تنفيذها وفق التخصصات والحاجة، والتنسيق مع قنوات تلفزيونية وإذاعية للتعريف بالخطوات ودور المرأة في بناء الأمن وتعزيز التعايش السلمي. وتقول مديرة منظمة شمس الشمسوى عن العرازي: قامت منظمات المجتمع المدني في العراق بمبادرات للوصول إلى مختلف الشرائح لتعزيز مبادئ التعايش السلمي في المناطق التي تعاني من العنف، والتأكيد أن التعددية تسهم في نضراء التماسك الاجتماعي وتؤسس على مفهوم النوع و احقية كل شخص في فرص متساوية دون النظر إلى خلفيته البدنية أو السياسية أو العرقية، وفيما يخص بناء القدرات، نظمنا وبالتعاون مع منظمات دورات تدريبية في مجالات حل النزاعات والحوار والتنمية. وعملت الكثير من الإعلاميات على

إشاعة ثقافة التسامح والحوار وتقبل الآخر بين أبناء البلد، وبرزن معاناة النزاحات، وعن عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى ضرورة الحفاظ على تماسك المجتمع والسلم الأهلي، وبهذا الشأن نقول الإعلامية براء وعد من فضائية الأنوار: للعراقية خصائص، تعد ركنًا أساسيًا في التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، فهي عنصر التوازن بالمجتمع، كونها القاعدة الاساسية للأسرة والتي منحها تتجذر العلاقات الأسرية. وتميزت العراقية ولبصفت مجتمعها وللظروف التي مر بها العراق بخصائص: التصاقها بالبيئة، عاطفتها، حنانها، تمسكها بقيم كثيرة، وهذه مجملها جعلت من الصعب تغيير منظومتها القيمة والتأثير عليها وقبول ما يهدد منظومتها؛ لذلك لم تستطع أجدناد تهديم السلم من استخداماتها وجعلها عنصراً ملخطها إلا فيما ندر. وتضيف: قدمنا برامج ولقاءات تدعو إلى التسامح والتعايش السلمي والحفاظ على السلم الأهلي . وتقول الصحفية ساهره رشيد: تساعد الكتابات الجادة على تغيير الاتجاهات العدوانية للمجتمع، وتعمل على تخنية الوعي وتحويله إلى وعي حقيقي

يدرك أهمية الاختلاف ودوره في إثراء التنوع الخلاق في المجتمع، فالقضية هي أنا وانت، وليس إما أنا أو انت، الاختلاف في الرأي لا يعني الخلاف بين أبناء الوطن، بل يكون مصدر قوة للمجتمع وتنوعاً في إطار الوحدة الجامعة لإبنائه، فلماذا يُحول إلى مصدر ضعف للمجتمع وتمزيق لوحده وتماسكه؟.ويجب ان يكون سلطة المجتمع دور بارز في التصدي لمن ينشر هذا الفكر من خلال تشريعات اجتماعية وقانونية رادة، تعمل على صيانة المجتمع ووحده. وتضيف: نُشرت في الصحف المحلية تحقيقات عن معاناة النزاحة والمرأة أثناء الحروب وتعرضها للعنف والاعتداء الجنسي، وطالبنا صحفيات بضرورة حمايتها وتوفير الأمن لها .

حقوق المرأة العراقية خطوات متقدمة في اتجاه بناء السلام، وعُدت ركنًا أساسيًا في التماسك الاجتماعي في أثناء النزاعات من هذا الأجل، والنسوي بحاجة ماسة لتزيد دعم حكومي ومنظماتي والضغط على الجهات المعنية لتشريع قوانين داعمة للمرأة والمجتمع أحوج ما يكون للنسوة الفاعل والمؤثر، ويتمكنه وتقويته يصبح مجتمعا عزيزاً متطوراً ينعم بالسلام والأمن الاجتماعي.

ليس بمستغرب أنّ تُشارك المرأة في بناء السلام والتماسك الاجتماعي، وتسجل حضوراً بارزاً في هذه المشهد الإنساني، ومن المناسب هنا أن نستعير ما أطلقه وزير خارجية ناميبيا في عام 2000عندما كان يرأس مجلس الأمن الذي صوت على القرار 1325 المتعلق بالسلام والأمن، إذ قال: تشكّل النساء نصف المجتمع... فلماذا إذن لا يشكلن نصف الحلول؟. فبعد عطاها وتضحياتها ومعاناتها من اضطهاد وعنف وانتهاكات ومخاطر نزاع ونزوح، باتت امر مشاركتها في بناء السلام والتماسك الاجتماعي والتنمية أمراً ضروريا مفروغا

زينب فخري

بغداد



منه. ولتسليط الضوء على دور المرأة هذا كان لا بد لنا من القيام بجولة ولقاء جهات عديدة كانت لها أسهمات في هذا المشهد: التدريسية للمعلمة والتربسية دور في بناء الانسجام والتلاحم ولاسيما في تنفيذ الجيل القادم وغرس مفهوم السلم الاهلي ودعم التماسك الاجتماعي. وتحديثة الدكتور شهبزاد العبيدي من كلية التربية، قائلة: للتربسية دور كبير في التماسك الاجتماعي بخرية اولاما وطلبها على نيد العنف وتقبل الطرف الآخر وفتح ابواب الحوار معهم للوصول إلى مشتركات والتقريب بين وجهات

النظر. وما يترتب على المرأة القيام به في الحروب هو المحافظة على الأولاد وتربيتهم على حبّ الوطن والدفاع عنه والمشاركة في الدفاع عن وطنها، ومحاربة الشائعات والطائفية وتقديم المصلحة العامة على الخاصة والتعامل بإنسانية ومبادئ سامية. وقامت الجامعات العراقية بتحمل مسؤوليتها في التثقيف والتوعية بضرورة التماسك الاجتماعي وبناء السلام من خلال عقد الندوات والمؤتمرات. ودور المرأة في التربة والنشئة الاجتماعية لا يمكن تجاهله من خلال غرس قيم السلام والمحبة والتسامح في نفوس أطفالها. لهذا كان الاهتمام

رئاسة جامعة كركوك (حق التصوير) في كلية القانون يوم الاربعاء المصادف ٩ / ٥ / ٢٠١٨ الساعة الثانية عشر ظهرا في رئاسة الجامعة، فعلى الراغبين الاشتراك بالزيادة العلية مراجعة شعبة العقود الحكومية في رئاسة الجامعة لاستلام نسخة من الشروط لقاء وصل بمبلغ قدره (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار فقط غير قابل للرد يتم دفعه في كلية القانون ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور نشر والاعلان .

لجنة البيع والايجار

فقدت مني الهوية الصادرة من جامعة كركوك بأسم فقدان دريد بهجت ديكران الرجاء ممن يعثر عليها تسليمها لمصدرها.

رقم المناقصة (٢) تنمية اقاليم لعام ٢٠١٧

محافظة ذي قار العقود الحكومية العدد/ ٦٧١ التاريخ ١١ / ٤ / ٢٠١٨

الى / كافة المقاولين والشركات العراقية والعربية والاجنبية م/ تمديد اعلان

الحاقا باعلاننا العدد٥٦٤ في ٢٦/ ٣ / ٢٠١٨ والمتضمن الاعلان عن مناقصة مشروع (انشاء شوارع وارصفة سومر الاولى والثانية والفداء والتضحية والامن الداخلي (المجموعة الثانية) ولتقتضيات المصلحة العامة ولاتاحة اكبر فرصة للشركات لتقديم العطاءات تقرر تمديد تاريخ الغلق ليكون يوم الخميس المصادف ١٩ / ٤ / ٢٠١٨ لذا اقتضى التنويه.